

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية

قسم المخطوطات

بداية المصطلح

نافع عند الحج ومحمد وقال ابو يوسف ناقض والنوم مضطجعا او منكبا او مستلحا
الى سنى لو ازيل عند سقظ والغلبة على العقد بالاغما. ولطون والعصمة في كل صلوة

ذات ركوع وسجود والذات يخرج من الذكر ينقض الوضوء فان خرجت من راس الجرح
او سقطت قطعت من اللحم ينقض فان فثرت تقطع فسال منها ما او صديد او غيره

ان كان سال عن ركوع الجرح نقض وان لم ينقض **فصل في الغسل**

ورض الغسل المضمضة والاستنشاق وغسل سائر البدن مرة وستة ان بيدها
المقتل فيفعل يديه ووجه وكثريل الخباثة ان كانت على بدنه خباثة ثم

يتوضأ وضوءه للصلوة الارجلين ثم يغسل الماء على راسه وسائر جسد ثلثا ثم ينشئ
عن ذلك المكان فيفعل رجله وليس على المرأة ان تنفض ظفيريها في الغسل اذا

بلغ الماء اصلا اصول الشعر والعالي الموجه للغسل انزال الماء على وجه الكففت
والشئفة في الرجل والمرأة حال النوم واليقظة والنقاء الخنايز من انزال وطهي

والنفاث وستة رسول الله الغسل للجمعة والعيدين والاحرام وعرفة وليس
في النكاح والودي على وفيها الوضوء **باب ما يجوز به الوضوء وما لا يجوز** الطهارة

من الاحداث نجاسة باء السماء والارضية والقيون والابان وما الجار ولا يجوز بما
اعترض في الشجر والتمر والاباء غلب عليهم فاخرجه عن طبع الماء كالسرة داخل وما

الورد والبقا والزرود والرفق ويجوز الطهارة بما خالطه شئ طاهر ففتر احد
الانسان ما لا يملكه الا الله

او صاف

وقال الشافعي لا يجوز التوضؤ بما الزرعان
فانما يغسل بالابوان انما يغسل بالارض لان الله لا يخلق
مخلوقا الا ليعمل به

او صافه كما، المد والماء الذي احتلط به النبي والزرعان والصابون والاشنان
قد وكل ما، ديم وقعت الخباثة فيه لم يجز له الوضوء بعينها كان او كبر الامان

البي عم امر جفنا الماء عن الخباثة فقال لا يبولن احدكم في الماء الا يمس ولا يغسل
فيه من الخباثة والحدث المستقط من حمامه والماء الحار اذا وقعت فيه خباثة

جاز الوضوء منه اذا لم يؤنها اثر لان الظاهر ان الخباثة لا تستر مع جريان
الماء والغدير العظيم الذي لا يجرك احد طرفه بنجر كل طرف الا اذا وقعت خباثة

في احد جانبيه صهر جان الوضوء من جانب الاخر لان الظاهر ان الخباثة لا تصل
اليه وموت ما يسهل نفس سائلة في الماء لا نجسه الماء كالبعث والذباب

والزنابير والعقارب وخوها وموت ما يعفن في الماء لا نجسه كالسكنك والفضة
والسرطان والماء المستعمل لا يطهر الا حدثا وهو كل ما زيل به حدث او عمل

به في البدن على وجه الغزبة وكل اصابه دية فقد طهر وجازت الصلوة فيه
والوضوء عند الاجل الحزير والادوي وشعر الثبته وعظها طاهر اذا لم يكن

فيها وسومة **فصل** واذا وقعت في البر خباثة نزلت وكان
نزع ما فيها من الماء طهارة لها واذا وقعت في مفاخرة او بورتان من بوع

الابل والغنم لم يفسد الماء، وكذا اذا وقع في حار في الحامة والعصفور فاما
اذا بالت بمفاخرة ينزع ما البرطها عند باي وبلي يوسف وقال محمد

انما يغسل بالارض لان الله لا يخلق مخلوقا الا ليعمل به
فانما يغسل بالابوان انما يغسل بالارض لان الله لا يخلق مخلوقا الا ليعمل به

فانما يغسل بالارض لان الله لا يخلق مخلوقا الا ليعمل به
فانما يغسل بالابوان انما يغسل بالارض لان الله لا يخلق مخلوقا الا ليعمل به

وغير ذلك فلو كان الماء يجر الماء...
وعلى التوضيح الصريح عليه...
في يومين من يومين...
في يومين من يومين...

لا يجسها وان مات فيها فارة او عصونة او صعقة او سودا او اوسام البرص
بشرخ منها غشرون ولو الى ثلثي جيب كبر الاول وصرفها وان مات فيها حامة او
خوها كالاجاص والنور بشرخ منها ما بين الرعين ولو الى ستمين وفي الجامع الصبر
الربوع او ضون وان مات فيها شاة او ادمى او طب بشرخ ما بها وان اشغخ لحيوان
او نفع بشرخ جميع ما بها من طيور او اذ كبر فان كانت البرص مبعث لا يمكن نزعها او جوا
مقدار ما كان فيها ماء وعن محمد انه قال شرح منها ما بين دلو الى ثلثائة وان
وجروا في البر فارة منه او غيرها ولا يبرون من وقت ولم يتبع اعادوا صلة
يوم وليلة اذا كانوا نوضا وانما غسلوا كل شي اصابه ماؤها فان كانت قد
اسخت او نعت اعادوا صلة ثلثة ايام وليا لها عند البق ٤ وقاله ليس
عليهم اعادة حتى يجمعوا نوح وقت **ومما** في الاشارة وعرف كل شي بمعبر
سوره وسور لادني وما يوكل في طاهر وسور الكلب والشرير وسباع الهبهايم
كس وسور العرة والادجاد المملات وسباع الطير وما يسكن في البيوت مثل
الحي والفاة مكره وسور البغل والجار مذكول منها فان لم يدعها بنوضا
بها ويشيم فان لم يجد الا سدر التمر قال ابو بنوضا به ولا يشيم وقال ابو يوسف
يشيم ولا بنوضا به وقاله محمد بنوضا به ويشيم ولا يجوز النوضي باسواه من الابله
يشيم ومن لم يجد الماء وهو ساو او جان الحرس به

وبين الصر

وغير ذلك فلو كان الماء يجر الماء...
وعلى التوضيح الصريح عليه...
في يومين من يومين...
في يومين من يومين...

وبين الصر نجوميل او اكثر او كان يجر الماء...
عليه مرضه او خاف لب ان اغسل الثقبه البرد او يرضه فانه يشيم بالصعد
والشيم ضربتان يسبح باحديهما وجهه وبالخرى يديه الى المرفقين والحدث والحيايه
فيه سوا ويجوز الشيم عند الجرح ومحمد به بكل ما كان من جنس الارض كالتراب
والرمل والحجر والكل والرزنج والطحين والنورة وقال ابو يوسف لا يجوز الا بالتراب
والرمل عاروي انه قال جعلت الارض مسجدا ونرايها طهورا خضى التراب
والبنه وض في الشيم سجنه في الوضوء فان شيم نضرا يريده اليه سلمه
اسم اليك شيم عند البق ومحمد وقال ابو يوسف هو شيم وان نوضا نضرا
لا يريده اليه سلمه ثم اسم نوضا وان اسم نوضا والعيان والباله
ثم اسم نوضا يثمه ظلا فار في وينفض الشيم كل شي يفيض الوضوء وينفضه
النهارونه الماء اذا فر على استواء ولا يشيم الا بصعيد طاهر ويشيم لعادم
الماء وهو نوح وان جده له ان يوضي الصلوة الى ان الوقت فان وجد الماء نوضا
وصلى والا يشيم ويودي يشيمه من ما ساء من التراب والنفوس ويجوز الشيم
للصبي المغم في الماء اذا حضرت جبانة والولى يغمه في ان استغسل بالوضوء
ينوته الصلوة وكذلك اذا حضر العيد في ان استغسل بالطمائة ينوته الصلوة
العيد يشيم فان احدث الهام او المفدى في صلوة العيد يشيم وبني عند البق ٤
والولى يشي اشانه الى ان لا يجوز للولي وهو رواية للشي
عنه البق وهو الصحيح لان للولي حق الاغاغ
فلا غوبت فضعه هذا ٤

وبين الصر

والغزاة والسكينة فلهن ثلثه سهم من غنمه اسهم وللمساكين سهم وللمسكين سهم
 وان اوصى بثلث ماله لغلان وللمساكين فنصف لغلان ونصف للمساكين ومن اوصى
 برجل جائز ورهم ولا فر جائز ورهم ثم قال لا فرق في الثلث بينهما فله نصف ما اوصى لكل
 واحد منهما ومن قال لغلان عادين فقدر فوه فانه يصرق الى الثلث وان اوصى
 بوصايا غير ذلك فقل الثلث للاصحاب الوصايا والثلثان للورثة وقيل للاصحاب
 الوصايا صدقهم فيما سئم وللورثة صدقهم فيما سئم وما بقى من الثلث
 فاصحاب الوصايا اقل به ومن اوصى بالرجل وارثه فلا جنة نصف الوصية
 وتبطل وصية الوارث ومن كان له ثلثه التوكيد صبي ووسط ورجل واوصى بكل
 واحد لرجل ففقد ثوب ولا يترك الا وهو والورثة تجز ذلك فالوصية باطله
 الا ان سئم الورثة الثوبين الباقيين فان سلوا فلصاحب احد ثلثا الثوب للاجود
 والاصغر اوسط ثلثا احد الثلث للادون ولصاحب الادون ثلثا الادون واذا كانت
 الوارثين رجلين فواضح انها بسبب بعينه لرجل فانما تقسم فان وقع البيت في نصيب
 الوصي فهو الوصي له وان وقع في نصيب الآخر فللموصى له مثل قوله البيت وهذا عند
 ابي واكبره وقال محمد مثل ذر نصف البيت ومن اوصى من ملك رجل لآخر بالف
 رهم يعنيها فاجاز صاحب المال بعد موت الوصي فان دفعه فوجاز له التاعين واذا اتم
 له بان ثمة الابن العام فواضح انها لرجل ان اوصى له بثلث ماله فان اقره عليه
 ثمة ما زاد من اوصى لرجل جائز فلوله بعد موت الوصي ولا خلاف ان الثلث لهما للموصى

ثلث كل مائة

وان لم يخرج من الثلث ضرب بالثك وافذ حجتة منها جميعا في قولها وقال ابو
 يار فاذ ذلك من الام فان فضل سئى اذ من الولد قاله وهذا اذا ولدت قبل
 الغنمة فان ولدت بعد الغنمة فهو للمص له **فصل في اعتبار حالة الوصية**
 واذا اقر المريض لامراه بدين او اوصى لها بسئى او وصفت لها ثم تزوجها ثم ماتت جاز
 الاقرار وبطلت الوصية واليه فاذا اقر المريض لابنه بدين وابنه نصراني او وصفت
 او اوصى له فلم الابن قبل موته بطل ذلك كله وكذلك لو كان الابن عبدا او مكاتباً ثم
 اُعتق والمفقد والمقطوع والمفلوج والاشل والمسلول اذا تناول ذلك فلم يجز منه
 الموت فبنته من جميع المال وان وصفت عند ما اصابه ذلك ومات من ايامه فهو من الثلث
باب العتق في الرض والوصية بالعتق ومن اعتق عبداً مرضه او باع وجاب
 او وصفت فذلك كله جائز وهو مخرج من الثلث ويصرف به مع اصحاب الوصايا فان
 جابهم اعتق فالجباب اولى عند ابي وان اعتق ثم جابهم لم يسلوا وقال العتق اول
 المسلمين ومن اوصى بان يعتق عنه بهذا الماية عبداً فلكل منها درهم لم يعتق عنه باقى عند
 الحق وان كانت الوصية بجمع يرح عنه باقى من صيب يلقه وان لم يملك بسئى منها وان اقر
 سئى من اجمع رده على الورثة وقال ابو يوسف ومحمد يعتق عنه باقى ومن ترك ابنين وما به
 درهم وعبداً فبئس ما درهم وقد كان اعتقه في مرضه فاجاز الوارثان ذلك لم يسئ في
 سئى ومن اوصى بعتق عمل ثم مات في العبد جناية فزعم الى ولى اجماعه بطلت الوصية
 فان فراه كان العبد اموالهم وصارت الوصية ومن اوصى ماله لاولاد الوارث اذ اعتق عبداً فقال الموصى له

وان كانت وصية بجمع
 من حيث يبلغ وان لم يملك من ثمنه باقى
 ولا يعق عنه باقى

اعتقه في الصحة وقال الوارث اعتقه في المرض فالعقل قول الوارث فالسنة للموصر
 الا ان يفضل من الثلث شيء او يقوم له البيعة ان يعتق في الصحة ومن ترك عبدا ففكر
 للوارث اعتق ابوك في الصحة وقال رجل لي على ايك الف درهم فقال صدقتا فان العبد
 ليس في بيعة عند ابيك هو وقال البيهقي ولا يبيع في سنة **فصل** ومن اوصى بوجاهة
 من صدوق الله تعالى فذمت الغرابين مما قد تم للموصى او ارضاء مثل الحج والركعة والكنافة
 والميسر بواجب قدمه ما قدمه الموصى ومن اوصى بحج الاسلام واجواءه رجلا من بلن
 حج ركبها فان لم يبلغ الوصية المنفعة الثلث اججوا عنه من حيث يبلغ ومن اراد من بلن
 حاجا فاشترط طريقه واوصى ان حج عنه حج من بلن **باب الوصية للامير وغيره**
 ومن اوصى بطرانه ومع الملاصقون عند الحاج وقالوا هم الملاصقون وغيرهم ومن اوصى
 لاصهاره فالوصية لكل ذم محرم لارائه وان اوصى لاصنانه فالوصية لكل زوج ذات
 رحم محرم منه ومن اوصى لاقربيه فلو لا قرب كل ذم محرم منه ولا يفضل فيه الولدان والولد
 ويكون للابن فضلا فاذا اوصى بذلك وله عان وقالان فالوصية لهية عند ابيك وان كان
 له ع وقالان فالعق النصف والفقير النصف وقال صاحباه الوصية لكل من شئت الى اقف
 له في الاسلام ومن اوصى لاولاد فلان فالوصية بينهم والذكر والفتى فيه سوا واذا اوصى
 لورثة فلان فالوصية بينهم للذكر مثل حظ الانثيين **باب الوصية بالبيع والحق والتمت**
 ويجوز الوصية بغير بيع وسكن وان سئمت عليه ويجوز بذلك ابرا فان وصيت رقة العبد
 من الثلث في العتق وان الام لا يهيم في الوصية بغير بيع والوصية للموصى عاذا مات الموصى وان

الموصى له في حياة الموصى بطلت الوصية ومن اوصى لغيره ببيع سنة ثم مات الموصى
 او في غيره من سنة من الترة وصددها وان قال له عن سنة سباني ابرا فله هذا الترة وعرة فيما قبل
 ما عكس وان اوصى له بغير سنة كان له من الغلة القائمة وغلة فيما قبل ما عكس ومن
 اوصى لرجل يصرف عنه ابرا او ابا واولاد او بغيرها ثم مات فله ما يبطونها من الولد وما في
 صدورها من اللبن وما عا ظهورها من الصوف يعم بغير الوصية **باب وصية الذم** واذا
 صنع ليدون او نصرا في بيعة وكسبة في صحة ثم مات للموكل ومن اوصى بذلك لتقوم
 مسيئة فممن الثلث وان اوصى بدين كسبة لتقوم غير مسيئة جازت الوصية عند ابيك
 وقالا الوصية باطلا واذا دخل الحرب بامان فاوصى له اودق بالكله جاز **باب الوصية بالبيع**
 ومن اوصى لرجل بفعل الوصية له وجه الموصى وزدها في غيره فليس برز وان رد
 في وجهه نوردد فان لم يفعل حتى مات الموصى فباع مسيئا من الترة فقد رزمت فان لم يفعل
 حتى مات الموصى فقال لا اجل ثم قال اجل فله ذلك ان لم يكن القاض ارضه حين قال لا اجل
 ومن اوصى له بعد او كافر او فاسق ارضهم القاض عن الوصية وينصب غيره ومن
 اوصى الى عبد نفسه وفي الورثة كبار لم تصح الوصية ومن اوصى الى من يجر عن القيام
 بالوصية ضم اليه القاض عنه ومن اوصى الى اثنين لم يكن لاصحها ان يهر في عند ابيك
 ويهدون صاحب الازمة سزا الكفن وتجهيزه وطعام الصغار وكسوته وردة الوديع
 بعينها وفضا الدين وتنفيذ وصية بعينها وعنى عبد بعينه واخصه في صدق
 وقاضيه الوصية عن الورثة جازت **باب الوصية بالبيع** فان قام الورثة وانفذ الوصية بالبيع
 فان قام الورثة وانفذ الوصية بالبيع فان قام الورثة وانفذ الوصية بالبيع

وان كانت الميت او من يحج في حقه الورثة فكل من يبيع من ثلث ما به ويذكر ان
 دفعه الى رجل يبيع عنه فضاء يدين وقال ابو يعقوب ان كان ذلك مستوفيا للثلث لم يرجع بيته
 والارجع بنام الثلث وقال محمد لا يرجع بيته ومن اوصى بثلث الذي حرره فدفعها الورثة الى
 القاطن فقسماها والوصي غايب فقسمة جائز واذ ابا الوصي عبد من التركة بغير محض من
 الغرة لوجاز ومن اوصى بان ساء عهد ويصرف ثمنه على المساكين فناء الوصي وقبض الثمن فضاء من
 يده واستحق العبد ضمن الوصي ويرجع فيما ترك الميت وان قسم الوصي الميراث فاصيب صغيرا
 من الورثة عبدا فناء وقبض الثمن فلكل استحق العبد ربحه واما الصغير ويرجع الصغير على الورثة
 في حصته وان احتال الوصي بالبيع فان كان خيرا للبيعتين جاز ولا يجوز بيع الوصي ولا شراؤه الا بما
 يتغابن الناس واذ كتب ميراثا على وصي كتب ميراثا على غيره وكاتب الوصي
 عاصه وبه الوصي على الكبير الغائب جائز في كل شيء الا في العقار والابحرف المال وقال ابو يوسف
 ومحمد في العم والعم في الصغير والكبير الغائب بمنزلة وصية الكبير الغائب والوصية احق
 على الصغير من اجد فان لم يوص الوصي فاجد غيره الوصي **فصل في شهادات** واذ اشهد
 الوصيان ان الميت اوصى الى فلان معهما فان اكر الوصي ذلك فاشهاد باطله الا ان يوصيا
 المستنود وكذا الشبان اذا اشهد بذلك ولو شهد الواري صغير يبيع من مال الميت او غيره فاشهادهما
 باطله وان شهد الواري كبيره فاشهادهما صحيح وان كان في غير مال الميت جاز وهذا عند ابو
 ان شهد الواري كبيره يجوز في الوصية جميعا ولا يشهد فلان لرحلين على ميت يدين العرف
 ويشهد فلان للاولين **فصل في بيان** يشهد فلان ان كان في يده ثمنه
 يشهد فلان ان كان في يده ثمنه يشهد فلان ان كان في يده ثمنه يشهد فلان ان كان في يده ثمنه
 يشهد فلان ان كان في يده ثمنه يشهد فلان ان كان في يده ثمنه يشهد فلان ان كان في يده ثمنه

قال واذا

مسائل شتى

من اقرنى على الاخرس كتاب وصية فقبله شهيد عليك في الكتاب فاومر ان يبيع او كتب
 فاذا جاء من يملك ما يعرف انه اقرار فهو جائز ولا يجوز ذلك الذي يعقل لسانه وان كان الاخرس
 يكتب كتابا او يوصي اياه يعرف فانه يجوز تكماله وطلاقه وبيعه وشراؤه ويقبض منه وكه ولا يحد ولا يحد
 واذ كانت الغنم مذبوحة وفيها ميتة فان كانت المذبوحة اكثر من ميتة فيها واكلت وان كانت بالثمن

قار واذا كان للمولود ذكر وفرغ من نوحته وان كان يقول من الذكر فهو غلام وان كان يقول
 من الفرج فهو اناث وان كان يقول منهما فاحكم بلائسبف وان كان له التسبف سوا ذلك فلا
 تغير بالكثره عند البيع وقال لا ينسب الى المرأة وان بلغه اخيه وفرضت له طينة او وصل الى
 النساء لم يورث وان ظهر له نذر كثر المرأة او نزل اللبن من ثديها وحاض او قبل او
 امكن الوصول اليه من البره فله امه وان لم يظهر احد هذه العلامات فموضع مثل قاله
 او اوقف طفله امام قام بين صنف الرجال والنساء وبنائه له انه كخنة ان كان له مال وان
 لم يكن له مال ابتاع له الامم من بيت مال امه فاذا اصبته باعها له امام ورد عنها الى بيت
 المال وان مات ابوها وظف ابنا فمال بينهما على ثلث ثمنه عند البيع للاب سمان وللخنة
 سهم وهو ان عتق من الميراث الا ان يبيته غير ذلك وقال الخنثى نصف ميراث الذكر
 ونصف ميراث الأنثى وهو فعل السعفة واضلغاف فليس قوله وقال محمد المال بينهما من
 اثني عشر شهرا للابن بغيره وللخنثى من ثمنه وقال ابو يوسف هو المال بينهما على سبعة اشهر
 للابن اربعة وللخنثى ثلثه فدو مع الفراج من حرمه ميراثه ميراثه ميراثه

بعض عيانتهم الصمد الذي لم يولد من ميراثه ميراثه ميراثه
 في يوم النسيء على يد العبد الصغير او جعل العبد يدين
 المتباعد الى العبد يدين العبد يدين العبد يدين العبد يدين
 على الفرض كس العقب اعاد ادم العلماء
 لعمومهم في عاقبة يروى عن ابي عبد الله
 ولو ابدت فله من اثمها
 واليد

من اقرنى على الاخرس كتاب وصية فقبله شهيد عليك في الكتاب فاومر ان يبيع او كتب
 فاذا جاء من يملك ما يعرف انه اقرار فهو جائز ولا يجوز ذلك الذي يعقل لسانه وان كان الاخرس
 يكتب كتابا او يوصي اياه يعرف فانه يجوز تكماله وطلاقه وبيعه وشراؤه ويقبض منه وكه ولا يحد ولا يحد
 واذ كانت الغنم مذبوحة وفيها ميتة فان كانت المذبوحة اكثر من ميتة فيها واكلت وان كانت بالثمن
 قار واذا كان للمولود ذكر وفرغ من نوحته وان كان يقول من الذكر فهو غلام وان كان يقول
 من الفرج فهو اناث وان كان يقول منهما فاحكم بلائسبف وان كان له التسبف سوا ذلك فلا
 تغير بالكثره عند البيع وقال لا ينسب الى المرأة وان بلغه اخيه وفرضت له طينة او وصل الى
 النساء لم يورث وان ظهر له نذر كثر المرأة او نزل اللبن من ثديها وحاض او قبل او
 امكن الوصول اليه من البره فله امه وان لم يظهر احد هذه العلامات فموضع مثل قاله
 او اوقف طفله امام قام بين صنف الرجال والنساء وبنائه له انه كخنة ان كان له مال وان
 لم يكن له مال ابتاع له الامم من بيت مال امه فاذا اصبته باعها له امام ورد عنها الى بيت
 المال وان مات ابوها وظف ابنا فمال بينهما على ثلث ثمنه عند البيع للاب سمان وللخنة
 سهم وهو ان عتق من الميراث الا ان يبيته غير ذلك وقال الخنثى نصف ميراث الذكر
 ونصف ميراث الأنثى وهو فعل السعفة واضلغاف فليس قوله وقال محمد المال بينهما من
 اثني عشر شهرا للابن بغيره وللخنثى من ثمنه وقال ابو يوسف هو المال بينهما على سبعة اشهر
 للابن اربعة وللخنثى ثلثه فدو مع الفراج من حرمه ميراثه ميراثه ميراثه
 بعض عيانتهم الصمد الذي لم يولد من ميراثه ميراثه ميراثه
 في يوم النسيء على يد العبد الصغير او جعل العبد يدين
 المتباعد الى العبد يدين العبد يدين العبد يدين العبد يدين
 على الفرض كس العقب اعاد ادم العلماء
 لعمومهم في عاقبة يروى عن ابي عبد الله
 ولو ابدت فله من اثمها
 واليد

نَهْأَلَه
الْمَفْطُولَه